

ندوة صحفية لصاحب الجلالة
بعد نجاح مشروع الدستور

عقد جلالة الملك مساء هذا اليوم أول ندوة صحفية يعقدها بعد نجاح مشروع الدستور، وقد حضرها عدد كبير من الصحفيين المحليين والأجانب، ومبعوثي وكالات الأنباء والاذاعات والتلفزة الذين تواردوا على المغرب لمعاينة حملة الاستفتاء على أول دستور مغربي.

قال جلالته:

في مثل هذا الوقت من مساء أمس، حمل الي رئيس المجلس الأعلى السيد أحمد الحمياني النتائج الرسمية والنهائية للاستفتاء.

لست في حاجة لأقول لكم أن هذه النتيجة التي كنا نتوقعها جميعا بعثت في نفسي تأثرا عميقا، وهو في الواقع مصدر أفراح جديدة من نوع الأفراح التي لا حد لها.

ذلك أن هذه النتائج لم تحقق أمنية عزيزة على جلالة والدي المغفور له محمد الخامس قدس الله روحه فحسب، بل حققت أيضا أمنية عزيزة على جميع الأجيال من المغاربة الذين ناضلوا وكافحوا وتألموا وحرموا من حريتهم وضحوا بحياتهم.

وأخيرا جاء هذا الدستور يؤكد إرتقاء المغرب الى مرحلة الدولة العصرية بكل معنى الكلمة حيث إن المغرب عزم دون أي ضغط من جهة أو أخرى على تنظيم حياته اليومية والعلاقات بين الأفراد، وبين الدولة والأفراد، وبين الدولة والجماعات في إطار مقبول من لدن الجميع، معروض على الجميع لدراسته ونقده.

وسوف لا أحدثكم عما سمي بحملة الاستثناء، فقد تتبعها البعض منكم عن كتب وبلغت أصداؤها البعض الآخر، وعلى أي حال فإن هذه الحملة حول الاستفتاء قد مكنت العديدين من إستخلاص العبر كما لقنت دروسا للبعض الآخرين.

أما بالنسبة إلي، فإن الخلاصة التي استفهمتها من الخطب التفهيمية والحوار، هي أن الشعب المغربي قد ربح خمسة أعوام على الأقل في ميدان التكوين السياسي، هي العشرين يوما الماضية كانت بالنسبة إليه فرصة ليتكيف مع الحالة الجديدة.

إن الكيفية التي تجلى بها رد فعل السكان خلال العشرين يوما مكنتني من استخلاص عبرة أخرى. وهذه العبرة هي أن الذين تسرعوا في الحكم على الشعب المغربي بالجمود وظنوا أنه سيتعثر في الطريق ناسين بذلك حيويته وإحساسه الغريزيين، ان هؤلاء قد أخطأوا هم أيضا، إما لأنهم يتجاهلون الشعب المغربي أو لأنهم يجهلونه.

ثم إن تجربة الاقتراع يوم سابع دجنبر 1962 والهدوء الذي ساد طوال ذلك اليوم، برهنا من الناحية الادارية ــ وليس هذا هو الجانب الأقل أهمية كما شرحت ذلك في مجلس الوزراء يوم أمس ــ برهنا على أنه

إذا كانت اللامركزية تعتبر لحد الآن هدفا مرغوبا فيه، فقد أصبحت هدفا حيويا، لأن جميع الموظفين من جميع الادارات عندما قاموا بأعمالهم تحت أمرة مسؤول واحد وهو العامل فإنهم لم يؤدوها فحسب، بل قاموا بأدائها في أحسن الأحوال.

إذ لا تخفى على أحد منكم أهمية النواحي المغربية، فناحية مراكش مثلا تمثل وحدها من حيث المساحة وعدد السكان مساحة تونس وسكانها تقريبا. وإذا اعتبرنا أنه توجد في فرنسا أكثر من تسعين عمالة لكل واحدة منها تنظيمها الخاص وإدارتها الاقليمية والمحلية، واعتبرنا اتساع رقعة المملكة مع قلة الموظفين ووسائل المواصلات التي لم تبلغ طور الاتقان وضعف المستوى الثقافي في جهازنا الاداري (وهذا لا يعني الكسل ولا يعني الخمول، ولكن ذلك يعني الحاجة الى المعرفة واكتساب التجربة) إذا اعتبرنا كل ذلك يمكننا القول بأن من حق المغرب أن يفخر بإدارته ولي أيضا أن أفتخر ببلادي وشعبي وموظفي ووزرائي.

ولننتقل الآن بعد هذا الى الكلام عن الدستور المغربي. إنني أؤكد من جديد أن هذا الدستور ليس ما يسمى بدستور ممنوح. وأعتقد أنه لا فائدة في إلقاء درس في فقه اللغة (إذ يكفي الرجوع الى قاموس) كما أعتقد أنه لا فائدة في إلقاء درس لشرح القانون الدستوري.

إن الدستور الممنوح هو الذي يلتزم به الجميع عندما يختم عليه أو الذي يعلن عنه رسميا بدون استشارة السكان بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

والدستور المغربي ليس دستورا ممنوحا، لأنه أتاح للملك أن يسأل جميع النساء وجميع الرجال المؤهلين للتصويت (هل أنتم موافقون أم لا على ما أقترحه عليكم)؟

لقد تركت لهم الاختيار بين أمرين: اما أن يصوتوا بنعم ويصبح الدستور مقبولا، واما أن يصوتوا بلا، وإذ ذاك يعاد تحضيره.

ولكنه لم يكن مبدأ الملكية ولا شخص الذي يمثلها أبدا موضع جدال، لا من لدن الاستفتاء ولا من لدن أولئك الذين وقعت استشارتهم.

لماذا الاستفتاء؟

شيء بسيط، هو أن الاستفتاء يعد التعبير الأكثر بساطة وسهولة عن الديمقراطية.

إنه يمكن كل رجل وكل امرأة من أن يقول ما يريده بدون واسطة بينه وبين ملكه.

وبقدر ما يمكن اعتبار جان جاك روسو أبا لديمقراطية مضى عهدها، لكن سليمة في مبادئها يمكن أن نقول حقا: إن صيغة الاستفتاء في صفائها وسلامتها هي الصيغة التي استعملت وكان ينبغي استعمالها.

فما الذي يجعلني أقبل أن يكون بيني وبين شعبي وسطاء مهما كان عددهم ومهما كانت خصالهم؟

وما الذي يدعوني الى التفكير بأن ثلاثمئة أو أربعمئة أو مئتين وخمسين شخصا هم الذين يمثلون ثلاثة ملايين ونصف أو أربعة ملايين ونصف من الناخبين؟

ألم أكن واثقا في الشعور السياسي عند رعيتي؟ وهل كنت اعتبرهم قاصرين غير قادرين على التمييز بين

الخير والشر، والغث والسمين، وغير متوفرين على تربية سياسية حتى أكون في حاجة الى أن أعطيهم واسطة تمكنهم من التعبير عن رأيهم؟

كلا، لقد تصرف هذا الشعب طوال عدة قرون ونصف، تصرف شعب متمدن حميد الأخلاق، شهم ذي روح مكافحة وجريئة، شعب واقعي متزن ميال الى المحافظة على أحسن ما في تراثه التاريخي وماضيه. لقد حاول البعض أن يبرهنوا على أن الشعب المغربي لم يبلغ في يوم من الأيام مستوى الشعب المتمدن.

ويكفي أن أذكر ابن الطفيل وابن سينا، ومسجد جيرالدا، والمولى ادريس، ومولاي اسماعيل، والمنصور الذهبي، ويمكن أن أذكر آخرين.

ويكفي أن أذكر أن الموسيقى الأندلسية و(البسطيلة) التي يحب الجميع أكلها، والمنحوت، والخشب المنقوش، كل هذا من معالم الحضارة التي لا يمكن لها أن تقوم وتزدهر، ولا يمكن لها أن تستمر إلا في مجتمع يسعى القادة فيه الى تحقيق نهضة بلادهم وترقية حضارتها.

وأقول لهم في الأخير: إذا كانت أوروبا قد عرفت الجبر، ووضعت قوانين نظام بطيلموس، وإذا عرفت فلسفة سقراط وأفلاطون فذلك بفضل العرب وخاصة بفضل المغرب.

ولهذه الأسباب كلها، ولأسباب أخرى كثيرة أيقنت أن الشعب المغربي شعب بلغ الرشد وأنه يستحق، وله الحق، في المطالبة باستشارة مباشرة دون وساطة ودون صيدلية تخرج منها أقراص دستورية غير ملائمة، مثل المسكنات المحرم استعمالها في أيامنا هذه.

وهكذا سنكون بفضل الله في مأمن من التشويهات الدستورية.

إن الحريات قد تأكدت بصفة نهائية. لقد كانت مشروعة وأصبحت اليوم مدونة.

إن حقوق الأفراد والجماعات لا يمكن المس بها، وحق الملكية مضمون كما ضمن حق الانسان يروح الى بيته وهو مطمئن الى أنه سيقبل في صباح الغد أولاده قبل ذهابهم الى المدرسة.

ولقد تألم المغرب — ويا للأسف — في قضية الزيوت المغشوشة من رجعية القانون، واني لمندهش لما ارتكبه بعض رجال القانون من أخطاء فظيعة.

ثم إنني أضمن للجميع بواسطة هذا الدستور حق الاشتراك بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا في التدبير فحسب بل وفي الاشتراك بصفة خاصة في المراقبة، والمراقبة في القرن العشرين أهم بكثير من التدبير.

فهل وجد كل هذا سلفا؟

كلا... والحق أن مهمتي لقيت كثيرا من السهولة، ذلك لأن كل ما يهم الأحوال الشخصية والضمانات القضائية والحريات العمومية والحريات النقابية وحرية الصحافة وحرية الاقامة، كل ذلك وغيره قد أنجزه محمد الخامس قبل وفاته في أقل من ست سنوات. وقد وفى محمد الخامس بوعوده أكثر مما يستطيع بشر أن يوفي، رغم المشاكل العديدة التي كان يواجهها يوميا بما في ذلك مواجهته وجود مساعدين له غير أوفياء.

وكان علينا أن ننظم بعد ذلك التمثيل الشعبي. فكان لزاما إحداث مجلس للنواب ينتخب كما تعلمون

بواسطة الاقتراع العام.

ولكن التجربة دلت على أن المجالس المنتخبة بواسطة الاقتراع العام لا تتلاءم دائما مع الحقيقة وهي تناقش في بعض الأحيان شؤون السياسة والمسائل العمومية بدلا من مناقشة الأمور التي تمثل في القرن العشرين الديمقراطية الحقة لايجاد حلول للمشاكل اليومية.

ولهذا السبب ارتأيت أن أضيف الى مجلس النواب مجلسا آخر لن يكون — خلافا لما يظن — مجلس شيوخ حاجز ومعرقل ولكنه سيكون محركا. ذلك لأن الذين لهم تمثيل مزدوج إما بواسطة الغرف الفلاحية أو الغرف التجارية والصناعية أو غرف الصناعة التقليدية أو المنظمات النقابية أو الجماعات المحلية أو الاقليمية...

...إن هؤلاء يلمسون الديمقراطية كل يوم ممثلة في المطالبة بحفر قناة وبناء مدارس، وإنجاز عملية الحرث في أحوال معينة وفي المطالبة بالحصول على البذور في شكل معين واستصلاح الأراضي على شكل معين.

وهكذا أرى من الآن بعض الممثلين الذين سيكونون مثلا رؤساء لمجالس بلدية في الوقت الذي يكونون فيه أعضاء في مجلس النواب، وستكون لهم بذلك القاعدة الانتخابية التي تعتمدون عليها والتي تتمثل في المجلس البلدي الذي هو ممثل في مجلس المستشارين.

وسيعرف أعضاء المجلسين قبل الانغمار في تفصيل عقيم للنصوص وتبادل الحجج المتباينة أن مصالحهم مرتبطة أشد الارتباط. ولهذا فإن الفصل 62 الذي ينص على إمكان عدم الموافقة على نص من لدن المجلسين فإنه لن يستعمل في الواقع إلا نادرا.

وحتى لو استعمل هذا الفصل؟

لقد رأى البعض في الفقرة التي تقول:

«وفي حالة الموافقة على النص يوكل أمر البت فيه الى الملك» رأوا في هذه الجملة حقا للملك في استعمال الفيتو.

وأقول لهؤلاء الناس الذين تنقصهم المعرفة بالناس أو تنطوي أنفسهم على نوايا غير سليمة: أجل يوكل أمر ذلك الى جلالة الملك:

لأنه لا يعقل بعد ثلاثة اقتراعات متوالية من لدن مجلس صد مجلس آخر، حتى ولو قبل ذلك المجلس الأول، لا يعقل أن نقول بعدم وجود قلق وعدم وجود حصى يعرقل سير الدواليب.

فماذا سيكون دور الملك إذ ذاك؟

إنه جمع رؤساء الهيئات البرلمانية، ورئيسي المجلسين، والتحادث معهم لايجاد الحل لا لتجميد نص من النصوص والتلاعب بالكلمات حتى لا يتم التصديق عليه.

وإن الشيء الذي أريد أن يعرفه الجميع والذي سأقوله يوم افتتاح البرلمان بحول الله للنواب والمستشارين:

أيها السادة إن وزرائي هم الذين يساعدونني، أما أنتم فإنكم وزرائي.

وعندما أحملهم هذه المسؤولية من حيث النظرية ووضع البرامج سأجعلهم يتلمسون حقيقة المشاكل والصعوبات.

لماذا يراد حتما أن ترى خصوما في البرلمان؟

إن أعضاء البرلمان لم يكونوا خصوما للملك وان الملك لن يكون خصما لهم.

ذلك لأن هذا الدستور لم يأت نتيجة لمطالب وفتن وإنما جاء نتيجة لفكرة أخذت سبيلها ونمت يوما بعد يوم في نفس الشعب والملك وفي نفس من كان وليا للعهد.

لأن من حسن حظ ولي العهد أن رباه والده وسط الشعب وكان من حظه أيضا أن اشترك هنا في هذا المشور يوم 11 يناير 1944 في مظاهرة الوطنيين الذين قصدوا القصر.

ومن حسن حظ ولي العهد أن اشترك خلال خمسة أعوام أثناء العطل الصيفية في لعب كرة القدم، على شاطىء عين الذياب مع ذلك الذي ربما أصبح اليوم لاعبا ماهرا في كرة القدم، أو يشتغل بالتجارة أو ربما أصبح اليوم مجرد بائع للكوكاكولا.

وكم أصيب هؤلاء الأطفال أثناء اللعب بضربات ولي العهد وكم تلقى ولي العهد أثناء اللعب ضربات هؤلاء الأطفال.

فلماذا يراد حتما وجود النواب من جهة والملك من جهة أخرى؟

لا أيها السادة!

إن النواب هم ممثلو شعب قال نعم للحسن الثاني وقال نعم للملكية اليوم وغدا ما دامت الملكية مستمرة في أداء واجبها كذي قبل.

ومن المؤكد أن مفاتيح النجاح والدوام ليست في يد الشعب، إذ الشعب سيبقى طيبا سليما، وإنما هي في يد الذين يتولون أمر هذه البلاد.

إن الدستور لا يمنحهم سلطات وإنما يحملهم واجبات والتزامات إن الدستور يجعل منا حكما. وانني على يقين من أن الكثيرين قالوا ان سلطات الملك واسعة.

ولكن ليعلم هؤلاء فقط أن الملك لم يأخذ إلا ما كان يلزم لتمكينه بالضبط من التدخل عندما يختل سير الأمور أو من المساعدة على أحسن ما يرام.

وأضرب لهم بذلك مثلا بسيطا جدا:

تصوروا فرقتين لكرة القدم في ميدان اللعب، والحكم محروم من سلطة التصفير وطرد أحد اللاعبين.

إن المشكلة بسيطة وهي مطروحة على هذا الشكل.

ثم إن الدستور يشتمل على قسم مهم جدا وهو تأكيد استقلال القضاء حتى في مستوى المجلس الاعلى للقضاء.

إن كل القضاة سينتخبون من طرف زملائهم في المجلس الأعلى، وليس هناك أحد معين سوى الملك الذي يعين نفسه ووزير عدليته وهو نائب الرئيس واثنين أو ثلاثة قضاة آخرين.

ومع ذلك فإننا نحن المعينون نكون أقلية. ولكنها أقلية ضد ماذا؟

ولماذا تقع الاشارة دائما الى أقلية ضد أغلبية؟ ولماذا يراد دائما أن يكون الدستور ضد شيء ما؟

وقد أراد المغرب أن يبرهن على أنه خرج من طور ليدخل طورا آخر، وأراد أن يبرهن على أن بلادا تسير في طريق النمو تستطيع تماما أن توفق بين الحرية والفعالية. ولهذا دون المغرب الحريات العمومية.

وهناك ولا شك أناس سيقولون إن تحريم نظام الحزب الوحيد هو من باب فرق تسد وغير ذلك.

لا، إن الأمر ليس كذلك. إذ لو قبلنا في المغرب وجود حزب وحيد لقبلنا بحكم المنطق أن أكون رئيسا وكاتبا عاما للنقابة والحزب والخلايا. إذ لا مفر من ذلك. ولكن ذلك غير معقول. ولم يسبق أن شاهدنا وجود ملك على رأس حزب أو عضو فيه أو يساعد حزبا معينا، فالملك يجب أن يكون فوق الأحزاب.

وهذا هو التفسير الوحيد الذي أعطيه لتحريم الحزب الوحيد وأترك لأعضاء الأحزاب السياسية مهمة تقديم تفسيرات أخرى.

وأقول في الأخير إن الله القادر على كل شيء، لو شاء لفتح قلوب الناس للديانات المختلفة المتوالية مباشرة. ولكن الله بعث أنبياءه رسلا يهدون الناس.

فلماذا إذن أحرم المغرب من مدرسة الاطارات المتمثلة في الأحزاب السياسية؟

لأن الديمقراطية في القرن العشرين كما ذكرت ذلك لأستاذي «دوفيرجي» عندما تقدمت بأطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العمومي هي سلطة الجميع لفائدة الجميع تمارس بواسطة نخبة يختارها الجميع.

إن النخبة لا تتكون وحدها، بل انها تتكون في حظيرة الخلايا، ولا يجب أن يكون لنا تنوع في التكوين فحسب بل تنوع أيضا في الكيفية التي يتم بها التكوين السياسي للمغاربة.

أعتقد أنني استعرضت جوانب هذا الدستور، إلا أن هناك ملاحظة أود أن أبينها وهي تتعلق بتصدير الدستور.

ينتقد علينا أننا لم ننص على المغرب العربي. فنحن لم نكتف بالتنصيص عليه فحسب بل إننا لم ننص عليه في شكل أمنية.

فلم نقل: إن المغرب سيعمل من أجل بناء المغرب العربي. بل إننا وضعنا أنفسنا في المغرب العربي.

ومن الناحية القانونية قبلنا جميع الالتزامات الناتجة عن المغرب العربي عندما وضعنا أنفسنا في المغرب العربي دون أن يكون لنا أي حق في الوقت الحاضر لأن هذا المغرب العربي لا وجود له.

ولكننا نوجد فيه لأننا نحن الذين وضعنا أنفسنا فيه.

وعلى هذا فقد ذهبنا الى أبعد من أولئك الذين يريدون تصريحات عاطفية وغنائية، والذين لا يملكون أي

أساس لتأييد هذه التصريحات.

إن المغرب جزء من المغرب العربي أي أنه يتحمل كل الالتزامات التي يفرضها وجوده بدون مقابل.

وأريد أيضا أن أقول لأولئك الذين تحدثوا في آخر لحظة عن الدين في قضية الدستور.

لقد نصصت على الدين في الدستور لأنني أومن بالله ولأنني أعتبر أن كل رجل كيفما كان سواء كان رساما أو موسيقيا أو طباخا أو نجارا أو واضع دستور في حاجة الى عون الله ساعة الالهام.

لقد انتقدوا كون التنصيص على الاسلام جاء في الفصل السادس. والحقيقة. هي أن الاسلام منصوص عليه في المقدمة إذ يقول النص:

«المملكة المغربية دولة إسلامية».

وجاء في النص السادس:

«الاسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية». وقد أردنا بذلك أن نوضح أن المغرب كدولة إسلامية وفي لفكرة الاسلام الصحيح يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية. ومن المؤكد أن الديانة اليهودية يمكن ممارستها بكل حرية وكذا الشأن فيما يخص الديانة المسيحية لأنها ديانات أهل الكتاب يقرها الاسلام ويفرض الايمان بأنبيائها.

وهذا لا يعني أن المغرب سيرضى بإقامة شعائر البهائيين وغيرهم في الساحات العمومية.

إن المغرب دولة إسلامية متسامحة مع ديانات أهل الكتب المنزلة الذين يؤمنون بوحدانية الله.

إنني سأحيل الآن الكلمة عليكم إذا كان البعض منكم يرغب في توجيه بعض الأسئلة.

وإنني أشكركم على النزاهة التي تحدثتم بها في صحفكم سواء منها الصادرة هنا أو في أوربا والولايات المتحدة، وأيضا على طريقة عرضكم للاستفتاء.

إن الشعب المغربي لم يكن فحسب فخورا بقراءة ما كتبته جرائدكم، بل يمكن أن نقول أنه كان فخورا عندما اكتشف عبر صحفكم وعبر لغاتكم المختلفة وعبر الرأي العام في الدول التي تصدر فيها صحفكم اهتمامكم بالمغرب.

وسوف لا أضيف الى هذا أكثر مما قلت، وفي يوم الجمعة أنوي توجيه خطاب الى شعبي، وإذ ذاك أستطيع أن أقدم بيانات أخرى.

وبعد ذلك شرع الصحافيون في تقديم أسئلتهم حسب الترتيب الآتي:

لماذا لم يستدع للاستفتاء سكان المناطق المغتصبة؟

سؤال السيد جان لاكوتور مبعوث جريدة «لوموند»:

ما هو يا صاحب الجلالة المدلول السياسي الذي يمكن أن يعطى لكون السكان القاطنين جنوب طرفاية لم يدعو للمشاركة في الاقتراع؟

الجواب:

إن المدلول البسيط هو أننا لا نعرف هؤلاء السكان، وكان من الصعب علينا أن نقبل أصواتا قد تكون مسمومة أو مشوبة بتشويه شكلي. ولم أكن أريد أن يقول لي السيد الحمياني أنه يجب إعادة الاستفتاء بسبب وجود عشرة آلاف صوت إضافي. لأن الاطار الذي جرى فيه الاستفتاء كان إطارا قانونيا.

وهذا لا يعني أن الدستور لا يهمهم، ذلك لأن الدستور يهم المملكة المغربية في حدودها الحقيقية. ومن واجب الملك حماية وحدة التراب الوطني في نطاق الحدود الطبيعية.

لماذا لم يعترف المغرب بالنظام الجديد في اليمن؟

وتقدم مندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط السيد كال عامر بسؤال بشأن عدم اعتراف المغرب بالنظام الجديد في اليمن.

وقد أجاب صاحب الجلالة بقوله:

لقد طلبت من وزير الخارجية السيد بلافريج أن لا يعترف المغرب إلا بالدول التي تعبر فيها الشعوب عن إرادتها سواء بالنسبة للنظام القديم أو بالنسبة للنظام الجديد.

وهذا هو الموقف الذي لازمه المغرب بشأن سوريا. فعندما انفصلت سوريا لم نعترف بها، ولكن في اليوم الذي انتخب فيه برلمانها وحكومتها ورئيس جمهوريتها، اختار السكان بكل حرية وبصورة ديمقراطية إطارا آخر للاعتراف بها.

وسيكون ذلك منذ الآن مقياس حكمنا.

السفر الملكي الى الولايات المتحدة

واستفسر السيد حلبي رئيس وكالة يونايتد بريس الدولية في المغرب جلالة الملك بشأن سفره المقبل الى الولايات المتحدة.

وبهذه المناسبة أكد صاحب الجلالة أنه سيقوم بهذه الزيارة الرسمية في النصف الثاني من شهر مارس المقبل وأنه سيتحادث مع الرئيس كينيدي.

بين الشعوب والصحف

وتقدم السيد مانولي مبعوث جريدة «فيكارو» بالسؤال التالي:

أفادتنا أنباء الوكالات الاخبارية بتعاليق نشرتها الصحف في بعض البلدان العربية وهي تعاليق تبرز عدم تفهم الدستور المغربي.

فهلا تفضلتم يا صاحب الجلالة بالتعليق على هذه الأنباء.

فأجاب صاحب الجلالة:

سوف لا أعلق عليها. ذلك لأن تاريخ الأمم يعلمنا أنه قد يحدث بون شاسع بين تفكير الشعب وصحفه.



ولقد استهدفت خلال بضع سنوات لتهجمات.

لقد لازمت إزائي بعض الصحف خلال بضع سنوات موقفا غير ودي ولم أعر ذلك اهتماما.

ومثل هذا التباين بين الشعب وصحفه هو الذي يمكن أن نصف به اليوم موقف الصحف في بعض البلدان العربية، ولكن ذلك لم يؤثر ولن يؤثر في شيء على العلاقات الودية الموجودة بين المغرب والدول العربية.

تأجيل اجتماع مراكش

وطرح السيد جلاد مبعوث جريدة «باري بريس» السؤال الآتي على جلالة الملك:

هل ترون يا صاحب الجلالة في تأجيل مؤتمر مراكش عرقلة في طريق التعجيل بتحقيق التقارب بين مجموعة الدار البيضاء وكتلة مونروفيا؟

فأجاب صاحب الجلالة:

إن الانشقاق بين المجموعتين هو في الواقع إنشقاق مصطنع، ذلك لأن المشاركة في مؤتمر الدار البيضاء كانت على إرسال قوات عسكرية الى الكونغو.

ولو قدر لاحدى الدول الأعضاء حاليا في مجموعة مونروفيا أن أرسلت قواتها العسكرية الى الكونغو لكانت قد ساهمت في أشغال مؤتمر الدار البيضاء.

ولم يكن بإمكان المغرب بفضل تبصر محمد الخامس أن ينضم الى مجموعة من الدول الافريقية تقف ضد مجموعة أخرى من الدول الافريقية.

توسيع نطاق الحكومة

وعاد السيد لاكوتور يسأل جلالة الملك بقوله:

هل سيكون من نتائج الاستفتاء إقدامكم على توسيع نطاق سلطاتكم ومراجعة تكوين حكومتكم؟

فأجاب صاحب الجلالة:

لقد أوضحت لوزرائي عند تأسيسي لأول حكومة أنني أسندت الى كل واحد منهم وزارة معينة، ولكني أردت أن يهتم كل وزير بشؤون الوزارات الأخرى.

ولذلك فقد كان من الممكن أن تحدث تعديلات وافقنا عليها منذ البداية.

أما فيما يتعلق بتوسيع نطاق حكومتي، فقد فكرت في ذلك في وقت من الأوقات.

ولم أطلب عبثا من مدير ديواني ووزير الداخلية السيد جديرة أن يقول ما قاله يوم نصب عامل إقليم الرباط لأبرهن على أن الباب مفتوح.

ولم يكن في الامكان أن أفعل أكثر مما فعلت، وكنت أنتظر أن يتلقى السيد جديرة جوابا على هذه المبادرة.

ولكن اندهاشي كان كبيرا عندما قررت الاستنتاجات... فقد وقع التهجم على شخصي أولا وانتهى ذلك بالاعلان عن التشبث بمبادىء المؤتمر.

وفهمت إذ ذاك أن المحاولة التي قمت بها لم تأت بالنتيجة المرجوة.

ولهذا أعلن عنها اليوم بهذه المناسبة، حتى يعلم جميع المغاربة حتى أنصار الذين لم يقبلوا المشاركة أن هذه المحاولة تسمى في الاصطلاح السياسي عرضا.

إن هؤلاء السادة يبلغون درجة من الذكاء بحيث لا يمكن أن يفوتهم مغزى هذا العرض ولكن الواجب كان يقتضي مني أن أتقدم بهذا العرض، لأنني أعتبر جميع المغاربة أبنائي.

فليس هناك فرق بين الذين صوتوا بنعم أو بلا أو الذين امتنعوا عن التصويت، فقد كانوا وسيظلون رعيتي ومواطنيي.

المشاريع والتخطيطات

ثم سأل السيد وايلد مبعوث جريدة «نيويورك تايمس» عن المشاريع والتصميمات الاقتصادية التي يحققها الدستور.

فأجاب جلالة الملك:

إننا لم نقدم عبثا على التنصيص في الدستور على المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتصميم.

إن الانعاش الوطني سيمكننا من تطوير الاقتصاد الاقليمي وإنشاء أربع أو خمس مناطق اقتصادية باستطاعتها أن تسهل تبسيط المشاكل في الميدان الزراعي وتربية المواشي والصناعات المتوسطة والصغيرة، وميدان التعاونيات وغير ذلك.

وبذلك يمكن أن نعطي لكلمة ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية مدلولها الحقيقي إذ لا ديمقراطية ولا اجتماعية مع الجوع.

الأربعاء 14 رجب 1382 — 12 دجنبر 1962